اوجاغلام زيد مخبر عنه في المعنى على الاول بانه عمرو به وعلى
الثاني بان له غلاما وانما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز
بالاخبار عنه لوضوح الحرف المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه **قوله**
معانيه الاربعة اى الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهي دلالته
على امكنية الاسم ودلالته على تنكيره وكونه في جمع المونث السالم
مقابلا للنون في جمع المذكر السالم وكونه عوضا فالاضافة على
تقدير مضاف اوهي لادنى ملابسة واطلاق معنى الشيء على
حكمته لانها غرض مقصود منه كثير في كلامهم **قوله** لا تاتى
في غير الاسم اما الدلالة على امكنية الاسم والدلالة على تنكيره
فظاهرتان واما كونه في جمع المونث السالم مقابلا للنون في جمع
المذكر السالم فلان الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع
مونث حتى يتصور فيهما ذلك واما كونه عوضا فلان العوضية
ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يقعهما جملة اوعن المضاف
اليه فالمضاف لا يكون الا اسما اوعن حرف فالحرف المعوض
عنه انما هو اخر الاسم الممنوع من الصرف **قوله** فلان
المنادى مفعول به قال شيخنا السيد ظاهره لفظا ومعنى وهو
مذهب س والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب
الحذف تقديره انادى وقال ابن كيسان وابن الطراوة
بل هو مفعول به معنى ولا تقدير له وفي حاشية السيوطي
على المغني ان بعضهم ذهب الى ان احرف الندا اسما
افعال متحملة لضمير المتكلم **قوله** والمفعول به لا يكون
الا اسما اورد عليه امران الاول انه كان ينبغي حينئذ
التعبير بمطلق المفعولية لا بخصوص الندا واجاب

ابن

قوله اي الحكم الاربعة
احتاج لهذا لان
التنوين ليس له معان
اربعة بل له معنى واحد
وهو نون تلحق الاخر

المغني على
ج

ابن هشام بان تلك علامة خفية لا يدركها المبتدى بخلاف
كون الكلمة مناداة وبحث فيه سم بانه ان اراد بكون الكلمة
مناداة مجرد دخول حرف الندا عليها لم يصح علامة لدخوله
على غير الاسم اوكون مدلولها مطلوبا اقباله فهي ادراك المبتدى
اياه دون المفعولية نظر ظاهر الثاني ان المفعول به قد يكون
جملة نحو ظننت زيدا ابوه قائم ونحو كذا قال زيد حسبي الله
واجيب بانها مفرد في المعنى لان المعنى اظن زيدا قائم الاب
وقال زيد هذا اللفظ او هذا القول ويدل لهذا ما سلكه
ان التحقيق ان الخبر في نحو نطقت اسحسبي من قبيل الخبر
المفرد فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا في المعنى
غير صحيح **قوله** وهو لا يكون الا للاسم لان وضع الفعل
على التنكير والابهام والحرف غير مستقل **قوله** بنا الفاعل
اشار الشارح بهذا الى انه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت
خصوص التا المضمومة اوخصوص التا المفتوحة مثلا بل تاء
الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم على طريق الكناية
او المجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله ويا افعلي ونون
اقبلن وقوله نحو يقتضي ضم التاء وعبارة المصنف ان الرواية
الفتح ولعله اثر الاعرف وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الفتح
او اشار الى صحة غير المروى ثم المراد بتا الفاعل التا الدالة
بالمطابقة على من وجد منه الفعل او قام به او نفي عنه
ذلك كضربت ومت وما ضربت وما مت وبهذا علم انه ليس
المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه بخروج التا اللاحقة
لكان واخواتها ولزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول

قوله نظر ظاهر الخ
الجواب عنه انه
اطلق الندا واراد
به مطلق المفعولية
فهو من اطلاق الاخص
وارادة الاعم كما نبه عليه

Copyright © King Saud University